

الذي يقيه وربما يكون سبباً للفتن واللعن كالنعوط
 في الأماكن التي يتبع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجر
 والجدران التي يجلس في ظلها الحديث مسلم عن إمامه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا الأعداء
 قالوا وما الأعداء يا رسول الله قال الذي يتخلف في طريق
 الناس أو يظلمهم وإن لا يتعدى أي لا يتجاوز الحد المسنون
 في الزيادة عليه والنقصان في المراتب الثلاث بأن يجعلها
 أرباعاً أو ثلثين لغرض ضرورة وفي المواضع بأن يغسل
 اليد إلى الأبط والرجل إلى الركبة أو يقصر عن المرفق
 والكعب فلا قول مكروه إذا لم يكن مقدار حصول
 الطائفة أو نية اطالة الغرة والثاني غير جائز وإن
 لا يمسح أعضائه أي أعضاء وضوئه بالحرارة التي مسحت
 بها موضع الاستنجاء شترتها لمواضع الوضوء وإن لا
 يضر به وجهه بالماء عند الغسل بل يرسل الماء
 من على جبهته أرسلًا وإن لا يسبق في الماء عند غسل
 وجهه فإن كل ذلك مكروه من فعل العوام ولا يفيض
 فاه ولا عينيه بعضاً شديداً بأن تكلمت حمرة الشفتين
 وحاجرت العينين أي أطراف الأضراس ومناقب اليد
 حتى لو بقيت على شفتيه أو على جفنيه لمعد أي بقية
 ولو قدر موضع رأس الأبرة لا يجوز وضوؤه لو جوب
 استيقاب الوجه وهو منه ويكره أيضاً الامتناع باليمين
 وتثقيب المسد بماء جديد **شروع** وفي فوائد أبي
 حفص الكبير لو شئت يده اليسرى فلا يقدر أن يستنجي
 بها أن لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجي بالماء
 إلا أن يقدر على الماء الحار وإن شئت كلتا اليدين

منه

مسح

بمجرد راعيه على الأرض ووجهه على اليد ولا بدع الصلاة
 وكذا الميض إذا كان له ابن وأخ وليس له امرأة أو جارية وعجز
 عن الوضوء بوضوئه الابن أو الأخ الآتية لا يمس فرجه إلا
 من يحل له وطئها ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المريضة
 إذا لم يكن لها زوج ولها ابنة أو اخت فوضوئها ويسقط عنها
 الاستنجاء مقطوع الرجلان بقي منها شيء وإن أقل من ثلاث أصابع
 غسله وإن قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه
 قال بعضهم تسقط الصلاة وفي مجموع النوازل إن لم يمكن
 الوضوء والتيمم لا يصلي عندها وعند أبي يوسف يصلي بالأداء
 كما في المحبوس والمتوضي إذا استنجى إن كان على وجه الاستنجة
 استقض وضوءه هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى
 المخصوصة ببعض الأعضاء **وأما الطهارة الكبرى** الشاملة
 لجميع الأعضاء فهي الاعتسال وسببه أي سبب وجوبه
 والمراد بالسبب هنا الشرط والأفالسبب لوجوبه هو إرادة
 فعل ما لا يحل إلا به على ما قيل بشرط وجوب الغسل عند إرادة
 فعل ما لا يحل إلا به أحداً شيئاً منها خروج المني من الذكر أو
 الفرج **الدخول** حال كون المني حاصلًا بشهوة فانه يجب الغسل
 حينئذ بالأجماع بلا خلاف بين الأئمة أما انفصاله عن وضوئه
 من الذكر أو الفرج بشهوة فمختلف فيه واعلم أن الغسل إنما
 يجب بالمني أجماعاً يقيدن أحدهما أن يكون قد انبعث عن
 شهوة أو وسال من ضرب أو حمل شيء يقبل أو سقوط من علو
 لا يجب الغسل عندنا خلافاً للشافعية على أن إطلاق الجنابة
 في اللبنة مخصوص بحال انبعثت عن الشهوة والثاني أن يخرج
 عن العضو إلى خارج البدن أو ماله حكمه كالفرج الخارج
 والغنمة على قول فإدمه في قصبه الذكر والفرج الداخل